

البطالة والجريمة - دراسة تحليلية لواقع الظاهرة في الجزائر

إعداد: أ / دريسي أسماء

أستاذة مساعدة منتسبة لكلية العلوم الاقتصادية
وعلوم التسيير بجامعة الجزائر " بن يوسف بن خدة "

الملخص :

في إطار الأزمة المالية العالمية، تزايدت الأصوات التي تنادي بضرورة تنفيذ برامج للقضاء على البطالة وهذا راجع لخطورتها ، فللبطالة أبعاد اجتماعية و من ثم قانونية خطيرة ، يتناول هذا المقال بالتحليل هذه العلاقة بين البطالة والجريمة؟ فالإحساس بعدم وجود مدخول مادي بالنسبة للفرد يولد له إحساس بالانتقام من الدولة؟ وهذا من خلال تخريب الأملاك العامة وهذه العملية تكبد الخزينة أموال كبيرة وبالتالي فان العلاقة بين البطالة والجريمة علاقة وطيدة ولكن ليست مطلقة أي أن ليس كل بطال مجرم .

المقدمة :

تعتبر البطالة من أبرز وأخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في ظل النظام الرأسمالي الحالي إذ تمثل أكبر التحديات لهذا النظام فعالمنا المعاصر يعاني معاناة شديدة وطويلة الأمد من استفحال هذه الظاهرة والتي أخذت بعدا اجتماعيا وقانونيا لما خلفته من انعكاسات إنسانية صعبة في معظم الدول العربية ومنها الجزائر إذ تعتبر الجريمة أكبر الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة في الجزائر والذي كبد الخزينة العمومية مبالغ باهظة فالجريمة تؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة ومن خلال هذه

الدراسة سوف نسلط الضوء على واقع ظاهرة البطالة وعلاقتها باستفحال الجريمة في المجتمع الجزائري.

I - الإطار النظري للبطالة:

1 - 1 - تعريف البطالة:

هناك شرطان أساسيان ويجتمعان معاً لتعريف العاطل بحسب الإحصاءات الرسمية

وهما:

- أن يكون قادراً على العمل

- أن يبحث عن فرصة عمل

وتأسيساً على ذلك يجمع الاقتصاديون والخبراء وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية OIT على تعريف العاطل بأنه " هو كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى " وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب⁽¹⁾.

I-2 - قياس البطالة:

من أجل تقديم تقدير لحجم البطالين لابد من حساب معدل البطالة من خلال حساب النسبة بين البطالين إلى نسبة القوى العاملة المتاحة.

إن حساب هذه النسبة تطور في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الثلاثينيات وهي الطريقة الأكثر استعمالاً في العديد من الدول حسب ما تنص عليه منظمة العمل الدولية بالاعتماد على معطيات شهرية لعدد العاطلين عن العمل.⁽²⁾

بالإضافة إلى ذلك فإن حساب هذا المعدل يواجه صعوبات كثيرة بما فيها الصعوبات المفاهيمية CONCEPTUEL التي تتعلق بتحديد المقصود بالعاطل وما يشير إليه هذا المصطلح من مجموعة مركبة من اختيارات الأفراد والظروف الخاصة بكل اقتصاد من

حيث الأطر والمؤسسات التنظيمية والقانونية وحالة عرض العمل والطلب عليه في أسواق العمل المختلفة بالإضافة إلى ذلك هناك صعوبات إحصائية لا يستهان بها تتعلق بالحصص الدقيق للعاطلين عن العمل بعد تعريفهم وأيضا بشأن حصر قوة العمل .

كذلك هناك مشكلة تتعلق بدورية إعلان معدل البطالة والمقصود بذلك هل يعلن معدل البطالة كل شهر أم كل ثلاثة شهور أم كل نصف سنة أم كل سنة ففي بعض الدول التي تقل فيها الإمكانات المادية والإحصائية كما هو الحال في البلاد النامية تكتفي بإعلان وتقدير هذا المعدل كل سنة وأحيانا حسب الظروف أما في البلدان الصناعية المتقدمة فان هذا المعدل يعلن شهريا (كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأزمة المالية الراهنة).⁽³⁾

وتجدر الإشارة إلى انه طبقا لإحصاءات العمل في بعض البلدان الصناعية المتقدمة فانه ينسب معدل البطالة إلى قوة العمل المدنية DU TRAVAIL CIVILE LA FORCE فقط أي بعد استبعاد من يعملون في القوات المسلحة وفي بلدان أخرى ينسب المعدل إلى إجمالي قوة العمل بمن فيها من يعملون في الجيش ومن الواضح انه إذا حسب المعدل على أساس إجمالي قوة العمل (شاملة من يعملون في القوات المسلحة) فانه سيكون اقل مما لو حسب على أساس قوة العمل المدنية فقط ويقدر البعض الفرق بين حساب المعدلين بما يتراوح ما بين 0.1% و 2%⁽⁴⁾.

I - 3 - أنواع البطالة:

يمكن القول انه توجد ثلاثة أنواع من البطالة يمكن حصرها فيما يلي:

I - 3 - 1 - البطالة الدورية: وهي تلك البطالة التي تظهر في مجتمع ما عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود دوري غير دائم لأنه كل اقتصاد يمر بدورات اقتصادية مختلفة تتراوح ما بين الركود والانتعاش أو الازدهار ففي حالة الركود ترتفع نسبة العاطلين عن العمل بسبب انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي ولكن سرعان ما تزول هذه الحالة بزوال مرحلة الركود وبداية مرحلة الانتعاش.

I - 3 - 2 - البطالة الاحتكاكية : وتنشأ عند انتقال العمال بين المناطق المختلفة بغية

البحث عن فرص عمل جديدة فتلك الفترة التي يقضيها الشخص في البحث عن المعلومات التي تقوده إلى فرصة عمل مناسبة في الصحف والانترنت.....الخ هي التي تنتج هذه الحالة من البطالة وذلك بسبب عدم توفر المعلومات الكافية لفرص العمل المتاحة.

I - 3 - 3 - البطالة الهيكلية : وهي تلك البطالة التي تصيب جانبا معينا من قوة العمل

وليس كل القوى العاملة وتكون بسبب تغير في هيكله الاقتصاد الوطني بسبب نقص الطلب على نوع محدد من الصناعات وبالتالي يصبح عرض العمل اكبر من الطلب عليه .

I - 4 - 4 - تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي :

I - 4 - 1 - تفسير البطالة في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي :

تعتبر المدرسة الكلاسيكية أفضل مدارس الاقتصاد السياسي على الإطلاق التي كان لها إسهام واضح ومتكامل في تحليل مشكلة البطالة في النظام الرأسمالي . وحتى يمكن الإحاطة بموقف الاقتصاديين الكلاسيك من مشكلة البطالة يمكن الإشارة إلى قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب عليه وبالتالي لن يكون هناك كساد في الأسواق وتفسيرهم للبطالة كان مشتقا من هذا الأساس .

وتأسيسا على قانون ساي فإن التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل فهو الوضع المألوف والطبيعي وان أي توازن يكون دون مستوى التوظيف الكامل لجميع الموارد الاقتصادية والبشرية هو توازن غير مستقر ومعنى ذلك أنهم افترضوا التساوي الدائم بين الادخار والاستثمار واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع⁽⁵⁾

I - 4 - 2 - تفسير البطالة في الفكر الماركسي :

نقطة البداية عند ماركس هي الإنتاج السلعي الذي يعتبر شكل من أشكال تنظيم الإنتاج الاجتماعي وفيه أصبحت المنتجات تنتج في وحدات إنتاجية مستقلة وتتخصص كل واحدة منها في إنتاج أنواع معينة من المنتجات فحسب ماركس البطالة هي جزء لا يتجزأ

من أسلوب الإنتاج الرأسمالي وهي أيضا شرط لوجوده ذلك أن هناك مصلحة مزدوجة يحققها الرأسمالي.

2 - الإطار القانوني للجريمة في الجزائر :

I-الجريمة:

1 - لغة: جرم أي قطع الشيء يقال الجريم الثمر اليابس جريمة ما سقط من ثمر النخل.

الجريمة: النواة للثمر جرم جريمة وأجرم إليه أو عليه بمعنى أذنب والجرم هو الخطأ.

2 - اصطلاحا : لو تلقى بنظرة على قانون العقوبات الجزائري نجد انه لم يعطي تعريفا

محددا للجريمة وهذا لكي لا يحصل حرج بالنسبة للفقهاء عند تأويل حرفية هذا النص طبقا للقاعدة الفقهية هذا من جهة و من جهة ثانية لكي لا يحصل عدم التطابق الشرعي مع المدلول الحقيقي للجريمة.

وعليه فقد عرفها فريق من الفقهاء بأنها :~ ظاهرة اجتماعية استهجنها الرأي العام

فتدخل القانون لحصرها ورصد لها عقوبة أو تدابير امن~.

وهناك فريق ثان يعرف الجريمة بأنها :~ كل سلوك ايجابي أو سلبي يأمر القانون

معاقبة مرتكبه~(6) .

يمكن أن نستنتج تعريف للجريمة كمايلي :~ الجريمة هو ذلك الفعل غير المشروع الذي

يؤدي إلى عقاب قانوني أو تدابير أمنية اعقد~.

II - أنواع الجرائم :

تتنوع الجرائم إما بحسب القانون الذي يحكمها أو الجزاء الذي يترتب عليها والمصلحة

المنتهكة أو الشخص الذي قام بها أو الحق المعتدي عليه.

• تقسيم الجرائم حسب القانون الذي يحكمها :

1 - الجريمة التأديبية: وهي الإخلال بنظام الإدارة وسير المرافق العامة فهذا الإخلال

يحكمه القانون الإداري الذي يضع العقوبة الإدارية.

2 - الجريمة المدنية: فهي مبنية على أساس المسؤولية أو الفعل الضار وجزاء التعويض.

3 - الجريمة الجنائية: فهي الفعل الذي يحكمه القانون الجنائي و يحدد له عقوبة أو تدابير امن.

• تقسيم الجرائم حسب المصلحة المنتهكة :

المصلحة قد تهدف إلى حماية النفع العام وتعرف هذه الجرائم بجرائم القانون العام. والمشرع في هذا المجال يدمج النفع العام و النفع الخاص باعتبار أن كلاهما يكمل الآخر ومن هنا يدرج الجرائم التي تقع على احد الناس وأموالهم أما إذا كانت المنفعة تمس خصوصيات الشخص بحيث لا يضر التنازل عليها احد الناس أو المجتمع وهذه الجرائم تعرف بالجرائم التي يتطلب عليها رفع شكوى من طرف المتضرر أو إذن من الجهة المعنية بالضرر.

وقد تكون الجريمة قصد تخريب الاقتصاد وخططه التنموية في الدولة فتوصف بانها جريمة اقتصادية.

• تقسيم الجرائم حسب الشخص الذي اقترفها :

تستوحي الأحكام العقابية الخاصة من قانون العقوبات وتوضع لطائفة معينة من الناس فالقاعدة العامة أن قانون العقوبات يطبق على الكافة وتعرف الجرائم في هذه الحالة بجرائم قانون العقوبات إذا قام بها شخص مدني أما إذا ارتكبها شخص عسكري فتطبق عليه الأحكام العسكرية غير انه يلاحظ في هذه الحالة انه في حالة ما إذا قام بها عسكري ضد مدني فيقال عندئذ فيقال عندئذ بأنها مختلطة.

• تقسيم الجرائم حسب الحق المعتدي عليه :

فإذا كان الحق له اعتبارات سياسية سميت الجريمة بالسياسية كالتآمر على نظام لحكم والتحريض على الفتنة وإذا ارتكب الشخص جريمة يهدف من ورائها شيوع الفتنة في دولتين فأكثر أو ارتكب أفعال معاقب عليها في ثلاث دول سميت الجريمة دولية كتتهريب المخدرات.

III - تقسيم الجريمة في القانون الجنائي الجزائري :

تنقسم الجريمة في المفهوم الجنائي حسب جسامتها والعقوبة المقرر لها شرعا:

1- الجنايات : وهي ذات الضرر الكبير والعقوبة الأشد تتراوح عقوبتها من 5 سنوات وما فوق سجنا إلى الإعدام.

2- الجنح : وهي المتوسطة الضرر وعقوبتها من شهرين إلى 5 سنوات حبسا أو الغرامة أكثر من 2000 دينار جزائري.

3 - المخالفات : وهي ذات الضرر الضعيف أو التافه وعقوبتها من يوم إلى شهرين حبسا أو الغرامة من 20 إلى 2000 دينار جزائري وهذا معيار قانوني مبني على سلم العقوبات⁽⁷⁾ .

4- العوامل التي أدت إلى بروز مشكلة البطالة في الجزائر :

نسبة البطالة في الجزائر عالية خاصة بين الشباب (حوالي 30%) إلا أن هذه الأرقام لا تعكس بدقة الأرقام الحقيقية لنسبة البطالة لان الإحصاءات الرسمية لا تعتبر كل هؤلاء الشباب ضمن القوى العاملة ولا ضمن المتمدرسين فهم في واقع الأمر متعطلون عن العمل أما البطالة بين حاملي الشهادات فتعد تحديا خطيرا يواجه البلاد فقد كان ينظر إلى هذه الظاهرة على أنها حدث عرضي أي محاولة يسعى من خلالها حملة الشهادات الحصول على فرص عمل أفضل بالوظيفة العمومية أو المنشآت الكبرى إلا أن الواقع حاليا أصبح غير ذلك فقد أصبح الطلب عن العمل أكثر من عرضه⁽⁸⁾ .

ويمكن القول أن ابرز العوامل التي أدت إلى زيادة حدة البطالة في الأوساط الشبانية:

1- الطابع الشباني للسكان في الجزائر : والذي يعتبر محددًا أساسيًا لطلب العمل الذي

يؤدي الى ممارسة الضغوط على فرص التشغيل .

2- أزمة المديونية الخارجية : والتي أدت إلى تقشف الميزانية وما نجم عن عملية إعادة

الهيكلية من توقف نسبة كبيرة من العمال عن عملهم.

3- عملية الخصخصة : والتي كان من ابرز نتائجها تقليص عدد العمال وبالتالي

محدودية فرص العمل.

5- العلاقة بين الجريمة والبطالة :

إن أهم الظواهر في كافة المجتمعات في عالمنا المعاصر باتت تشكل خطرا على المجتمعات كانتشار الإرهاب والعنف وجرائم تعاطي المخدرات فدراسة العلاقة بين البطالة والإجرام يتطلب دراسة نظريات ومدارس معالجة هذه العلاقة فهناك من اعتبر أن الدوافع هي الفقر وهناك من اعتبرها العلاقة بين النظام الرأسمالي والجريمة.

وهناك الاجتماعيون الذين يرون أن السلوك الإجرامي تخلقه البيئة الاجتماعية وهناك من يرى الظاهرة على أنها سلوك فردي واختلاف النظريات لتحديد هذه العلاقة ماهو إلا دليل على أن للجريمة أنماطا متنوعة ومختلفة ومن الطبيعي أن تلعب ظاهرة البطالة دورا في زيادة معدلات الانحراف في كل الدول .

في الغالب تؤدي البطالة إلى الفقر وتأثيره السلبي يعتبر عامل مساعد ومحفز لارتكاب الجريمة.

من جهة أخرى التصريح المطلق بأن الفقر أو الهجرة سببا مباشرا لارتكاب الجريمة أمر غير منطقي فليس كل عاطل مجرم.

تشير بعض الدراسات إلى أن البطالة تحتوي على بذور الجريمة بذاتها لأنها تتضمن العناصر الانحرافية⁽⁹⁾.

6- تحليل العوامل التي من خلالها تؤدي البطالة إلى الجريمة في الجزائر :

يشهد الواقع الجزائري كل يوم أحداث تعبر عن انحرافات ترتكب معظمها من قبل الفئة الشبانية التي تمثل مانسبته 75% من النسبة الإجمالية للسكان وهذا ماهو إلا تعبير عن التذمر العميق للشباب الجزائري الذي يعيش خلال السنوات الأخيرة آثار مخلفات الأزمة الاقتصادية وهمجية الإرهاب⁽¹⁰⁾.

كما تجدر الإشارة إلى أن المعلومات المقدمة من قبل مختلف القطاعات المعنية بهذا المشكل (وزارة العدل وزارة الشؤون الاجتماعية وكذا المصالح الأمنية) غير واضحة وذلك بسبب عدم اعتماد جداول موحدة لجمع ومعالجة المعلومات الإحصائية ومن ثم يصعب التوصل إلى تقييم شامل للظاهرة.

إن الإحصائيات تؤكد تصعيد رهيب في حجم العمليات الإجرامية ذات الطابع الشبه تنظيمي والتي تتجانس نوعا ما مع الجريمة المنظمة فالإرهاب قد ساهم في ذلك بتطوير الظروف والكيفيات وزودها بأحدث الوسائل المستوردة من الخارج كأعمال التزوير سرقة السيارات السطو المسلح الخ⁽¹¹⁾

الأهم من هذا كله هو انتشار جرائم التخريب التي توجه ضد المنشآت والموارد بقصد تدميرها أو تعطيلها وتستهدف إلحاق الخسائر والإضرار بالأهداف الهامة والمنشآت الحيوية لإضعاف قدرة الدولة وهو الأمر الذي يكبد خزينة الدولة خسائر كبيرة. ومن مميزات جرائم التخريب في الجزائر مايلي:

1 - تنفيذ جرائم التخريب من قبل قوات خاصة أو جماعات إرهابية أو عملاء للعدو في الجزائر.

2 - تستهدف جرائم التخريب تدمير الأهداف الهامة والمنشآت الحيوية لإحداث اكبر قدر من الخسائر المادية وتعطيل المصالح الحكومية والمرافق العامة وبث الذعر والاضطرابات العامة في المجتمع⁽¹²⁾.

3 - غالبا ما تكون جرائم التخريب من خلال وضع المتفجرات بالانتحار.

إن جرائم التخريب يمكن أن تصدر من طرف شخص مدمن على المخدرات لان إدمان المخدرات من العوامل البيولوجية الهامة المهيئة للسلوك الإجرامي مالها من تأثير عضوي ونفسي على متعاطيها⁽¹³⁾.

في الحقيقة هناك مجموعة من العوامل التي من خلالها تؤدي البطالة إلى هذه الأنواع من الجرائم منها

1 - إن حالة البطال الذي لا يتلقى مدخول يؤدي في اغلب الأحيان إلى الفقر وبالتالي الانحراف فارتكاب الجريمة.

2 - حسب دراسات أجريت في بولندا ولندن أن وقوع رب العائلة في شبح البطالة يؤدي إلى هروبه من هذا الواقع المرير والذي يعتبر جريمة في حق أولاده الذين في المستقبل ممكن أن يتحولوا إلى مجرمين.

- 3- إن البطالة تؤدي إلى انحلال القيم والمعايير الاجتماعية لأن البطال يحس بأنه فقد أهميته الاجتماعية وهذا ما يؤدي إلى انعزاله واختلاطه بالفئة المجرمة من المجتمع.
- 4- إن العطل على العمل يخلق إحباطا نفسيا وشعورا بالنقص لدى العاطل مما يولد عنده شعور عدائي نحو المجتمع و الدولة التي يعتبرها السبب لأنها لم توفر له فرصة عمل.

الخاتمة :

من خلال ما سبق عرضه يمكن أن نستنتج أن مشكلة البطالة مركبة من مختلف الأبعاد والتي لا يمكن حصرها في بعد واحد ولكن يمكن القول أن الجريمة بمختلف أشكالها تعتبر من اخطر نتائجها خصوصا في المجتمع الجزائري الذي تمثل نسبة الشباب فيه أعلى نسبة وبالتالي على الدولة أن تحاول إيجاد آفاق جديدة للاستثمارات التي تمتص هذه البطالة ومنه التقليل من حدة الجريمة .

قائمة المراجع:

I - الكتب:

- 1 - رمزي زكي الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت أكتوبر 1998.
- 2 - احمد عبد اللطيف الفقي وقاية الإنسان من الوقوع ضحية للجريمة سلسلة حقوق ضحايا الجريمة دار الفجر للنشر والتوزيع 2003.

II - المجلات:

- 1 - مجموعة من الخبراء الأطر القانونية المرصدة للإجرام في التشريع الجزائري (في نشأة قانون العقوبات وأدواره في الجزائر) الحلقة الثانية مجلة الشرطة ديسمبر 1996.
- 2 - صالح تومي ومليكة يحيات مشكلة البطالة في الجزائر دراسة استطلاعية عن أبعادها وأسبابها مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة العدد 14 - 2006 .
- 3 - البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي من وثائق مجلس وزراء الداخلية العرب مجلة الشرطة العدد 55 جوان 1997 .
- 4 - نايت الحسين احمد مشاكل المجتمع في الجزائر: مابين الجنوح والانحرافات الحضرية مجلة الشرطة العدد 88 سبتمبر 2008 .
- 5 - ع.العفاني الجريمة المنظمة مجلة الشرطة العدد 57 جويلية 1999.
- 6 - صبحي سلوم المستجدات الدولية في جرائم العنف والاعتداء والسبل الكفيلة بمواجهتها مجلة الشرطة العدد 60 افريل 2000 المديرية العامة للأمن الوطني.

الهوامش:

- 1 - رمزي زكي الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة) المجا الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت أكتوبر 1998 ص ص 14 - 15.
- chomage, Encarta 2009.
- 3- رمزي زكي مرجع سبق ذكره ص ص 15 - 16.
- 4- نفس المرجع ص 17.
- 5- رمزي زكي مرجع سبق ذكره ص 167.
- 6 - مجموعة من الخبراء الأطر القانونية المرصدة للإجرام في التشريع الجزائري (في نشأة قانون العقوبات وأدواره في الجزائر) الحلقة الثانية مجلة الشرطة ديسمبر 1996 ص 38.
- 7- نفس المرجع السابق ص 39.
- 8 - صالح تومي ومليكة يحيات مشكلة البطالة في الجزائر دراسة استطلاعية عن ابعادها واسبابها مجا علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة العدد 14. 2006 ص 27.
- 9 - البطالة وعلاقتها بالسلوك الاجرامي من وثائق مجلس وزراء الداخلية العرب مجلة الشرطة العدد 5 جوان 1997 ص 62.
- 10 - نايت الحسين احمد مشاكل المجتمع في الجزائر: مابين الجنوح والانحرافات الحضرية مجا الشرطة العدد 88 سبتمبر 2008 ص 42.
- 11 - ع.العفاني الجريمة المنظمة مجلة الشرطة العدد 57 جويلية 199 ص 49.
- 12 - صبحي سلوم المستجدات الدولية في جرائم العنف والاعتداء والسبل الكفيلة بمواجهتها مجلة الشرطة العدد 60 افريل 2000 المديرية العامة للامن الوطني ص 59.
- 13 - احمد عبد اللطيف الفقي وقاية الانسان من الوقوع ضحية للجريمة سلسلة حقوق ضحايا الجريمة دار الفجر للنشر والتوزيع 2003 ص 143.